تحليل الأزمة المالية الحالية :الأسباب والحلول (الأزمة العراقية أنموذجا بالاعتماد على الموازنة العامة للسنة المالية2016)

م. م. وسام فؤاد عباس / المعهد التقني كربلاء

تاريخ التقديم: 2016/10/10
تاريخ القبول:2017/1/9

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل الأزمة المالية الحالية في العراق من خلال معرفة أسبابها ومن ثم اقتراح بعض الحلول التي تساعد في معالجتها ، وذلك على مستوى النفقات والايرادات ، وتم الاعتماد على قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2016 في الحصول على البيانات اللازمة فيما يتعلق بالنفقات والايرادات الحالية لتحقيق هدف البحث، ومن خلال نتائج البحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها أن أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق تعود بشكل أساسي إلى زيادة النفقات ولاسيما الجارية منها وقلة الايرادات ولاسيما غير النفطية منها ، فضلا عن أن اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيسي للإيراد يجعله أكثر عرضة لتفاقم الأزمة المالية وذلك لأن انخفاض أسعار النفط سيؤثر سلباً على إيرادات الموازنة العامة ويؤدي إلى زيادة مبلغ إجمالي العجز. وبالاستناد إلى الاستنتاجات التي تم التوصل اليها تم اقتراح توصيات عديدة من أهمها ضرورة التقليل من النفقات الجارية ولاسيما تعويضات الموظفين ذوي الرواتب العالية من خلال تعديلها ، وتعديل قانون التقاعد الحالي من خلال تخفيض السن القانوني للتقاعد وسنوات الخدمة بالنسبة لموظفي الدولة لتوفير مبالغ كبيرة ومعالجة الفائض الوظيفي الموجود في أغلب دوائر الدولة، وضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية من خلال تفعيل قطاع الزراعة والصناعة وتوسيع السياحة وزيادة الانتاج المحلي ومحاولة زيادة الصادرات غير النفط ليزداد النقد الداخل إلى البلد.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ تحليل الأزمة المالية ،أنواع الأزمات المالية ، خصائص الأزمات المالية.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 98 المجلد 23
الصفحات 347ـ 365

المقدمـــة

تعاقبت الأزمات المالية على الدول المتقدمة والنامية في حد سواء وأثرت على أنظمتها الاقتصادية والمالية والمصرفية ، ونتيجة للانفتاح الذي يشهده العالم اليوم أصبحت هذه الأزمات تنتقل من دولة إلى أخرى ، حتى أصبحت تؤثر في الاقتصاد والنظام المالي العالمي ، إذ يشهد الاقتصاد العالمي بشكل عام أزمة مالية كبيرة في الوقت الحالي ، وان العراق ليس بمنأى عن هذه الأزمة ، إذ يعاني العراق حالياً أزمة مالية حادة تتضح آثارها من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، وتباطؤ حركة الإعمار والمشاريع الخدمية والاستثمارية ، وتفشي البطالة والكساد الذي يتضح من قلة الطلب وزيادة العرض ، فضلاً عن استمرار وتزايد عجز الموازنة العامة للدولة سنة بعد أخرى ، مما يستدعي ضرورة الإسراع في إيجاد الحلول التي تساعد في معالجة هذه الأزمة والخروج منها .

من هنا ولكل ما تحدثه الأزمة المالية من تأثيرات سلبية على النظام الاقتصادي ، تظهر أهمية دراستها والبحث في العوامل التي تتسبب في حدوثها ، لذا جاء البحث الحالي في محاولة لتحليل الأزمة المالية الحالية في العراق من خلال معرفة أهم أسبابها ومن ثم اقتراح بعض الحلول التي تساعد في معالجتها والخروج منها .

ولغرض تحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه أربعة مباحث ، خصص الأول لمنهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ، وتضمن الثاني الاطار النظري للأزمة المالية ، في حين خصص الثالث لتحليل الأزمة المالية الحالية في العراق ، أما الرابع فتضمن الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول/منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

1- مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي أزمة مالية كبيرة انتشرت بشكل كبير بجميع القطاعات وطالت جميع مفاصل الحياة وأدت إلى حالة من الركود الاقتصادي وتفشي البطالة وزرعت الخوف في نفوس المواطنين من تأثيراتها المتوقعة والمجهولة وما تضمه في طياتها ، وبذلك أصبحت الأزمة المالية محور حديث في الوقت الحالي تتناوله الفضائيات والصحف وأصحاب القرار وحتى المواطنين في الشارع العراقي ، لذا يمكن تجسيد مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي :

ما أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق وما هي الحلول التي تساعد في معالجتها ؟فضلاً عن التساؤلات الآتية :

أ- هل إن ضغط النفقات يساعد في معالجة الأزمة المالية الحالية في العراق ؟
ب- هل إن توسيع الإيرادات يساعد في معالجة الأزمة المالية الحالية في العراق؟
ج-ما أبرز القطاعات من حيث حجم النفقات المخصصة لها في الموازنة العامة للعراق ؟ وما هي أبرز مصادر الإيرادات الحالية ؟

2-أهمية البحث

تنبع أهمية البحث بوصفه يحاول معرفة الأسباب ووضع الحلول لموضوع في غاية الأهمية وهو موضوع الأزمة المالية الذي أصبح الشغل الشاغل للاقتصاديين ومتخذي القرار ، وكذلك لان العراق يمر حالياً بمرحلة حرجة وهي مرحلة التصدي للإرهاب والقوى الضالة مما يحتاج إلى الكثير من الأموال لأغراض الإنفاق العسكري في ظل محدودية الإيرادات ، فضلاً عن ان محاولة معالجة الأزمة المالية يعد محاولة للقضاء على البطالة وتنشيط حركة البناء والأعمار في البلد وتنشيط حركة التبادل التجاري الداخلي والخارجي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

3- هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق هدف أساسي وهو التعرف على أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق والحلول التي تساعد في معالجتها . فضلاً عن الأهداف الآتية :

أ- بيان أهمية ضغط النفقات في معالجة الأزمة المالية الحالية في العراق.
ب- بيان أهمية توسيع الإيرادات في معالجة الأزمة المالية الحالية في العراق .
ج- بيان أبرز القطاعات من حيث حجم النفقات المخصصة لها في الموازنة العامة للعراق وأبرز مصادر الإيرادات الحالية.

4- فرضية البحث

يستند البحث الى الفرضية الآتية :
((تعود أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق بشكل أساسي إلى زيادة النفقات وقلة الايرادات ، لذا فإن ضغط النفقات وتوسيع الإيرادات يساعد في معالجة الأزمة)) .

5- منهج البحث

اعتمد الباحث المنهج الكمي التحليلي من خلال اعتماد الحقائق القابلة للبرهان وتحليلها وتبويبها للوصول إلى الثبات المنطقي للفرضية التي تم وضعها ، وذلك باستخدام الموازنة العامة للعراق للسنة المالية 2016 في تحليل الأزمة المالية الحالية .

ثانياً :بعض الدراسات السابقة

تتضمن هذه الفقرة عرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث من خلال توضيح طبيعة هذه الدراسات وأهدافها وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها .
1- الدراسات العربية : يمكن توضيح أهم الدراسات السابقة العربية المتعلقة بالأزمة المالية من خلال الجدول (1) .

جدول (1) بعض الدراسات السابقة العربية المتعلقة بالأزمة المالية

ت	الباحث	عنوان الدراسة	السنة	مجتمع الدراسة	هدف الدراسة	أهم الاستنتاجات
أ	البستنجي	دور البنك المركزي في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن	2012	البنوك التجارية والاسلامية العاملة في الأردن	التعرف على دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن	قام البنك المركزي الأردني بالعمل على توفير نظام مصرفي سليم من خلال تخفيض أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الالزامي على الودائع ، فضلاً عن توقفه عن إصدار شهادات الايداع ، وذلك لضخ السيولة في السوق
ب	الزيادات والخرابشة	أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية	2013	سوق الأوراق المالية الأردني	الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الأوراق المالية الأردني	هناك تخبطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة ، وإن هذه الأزمة أثرت على سوق الأوراق المالية الأردني بجميع قطاعاته
ج	العقون	العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج	2013	دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية	إبراز العلاقة بين تصاعد ظاهرة العولمة المالية من جهة وتكرار وتواتر الأزمات المالية من جهة أخرى ، وحصر مجموعة من الآليات والاجراءات والبدائل الوقائية والعلاجية للأزمات المالية	زاد عدد الأزمات المالية مع بداية ثمانينات القرن العشرين وتوسع نطاقها وازدادت مخاطرها ، وذلك في إطار العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية الدولية ، مما تطلب العمل أكثر من أجل آليات للوقاية من هذه الأزمات والتخفيف من حدة الآثار المترتبة عنها

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة .

2-الدراسات الأجنبية : يمكن توضيح أهم الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالأزمة المالية من خلال الجدول (2) .

جدول (2) بعض الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالأزمة المالية

ت	الباحث	عنوان الدراسة	السنة	مجتمع الدراسة	هدف الدراسة	أهم الاستنتاجات
أ	Magnussen	Financial Crises and Moral Hazard الأزمات المالية والخطر المعنوي	2009	الأزمة المكسيكية في عام 1994 ، أزمة شرق آسيا في عام 1997 ، والأزمة الروسية في عام 1998	تحديد المضامين الرئيسة للخطر المعنوي وكيفية تصوره في سياق الأزمات المالية	إن الخطر المعنوي سيستمر دائماً في سياق الأزمات المالية ، وإن عمل المؤسسات مع الأخذ بنظر الاعتبار درجة من الخطر المعنوي يعطي نتيجة أفضل من العمل دون أخذ الخطر المعنوي بنظر الاعتبار مطلقاً
ب	Riel &Tano	The Impact of the Global Financial Crisis on Audit Quality تأثير الأزمة المالية العالمية على جودة التدقيق	2014	عينة من الشركات التجارية السويدية	اختبار تأثير الأزمة المالية العالمية على جودة التدقيق في الشركات التجارية السويدية	إن جودة التدقيق في الشركات التجارية السويدية كانت أعلى خلال الأزمة المالية العالمية بالمقارنة مع المدة الزمنية التي سبقت الأزمة ، وهذا يعني أن هناك تأثيراً للأزمة المالية العالمية على جودة التدقيق في تلك الشركات
ج	Moore &Mirzaei	The Impact of the Global Financial Crisis on Industry Growth تأثير الأزمة المالية العالمية على نمو الصناعة	2016	بيانات الصناعة لعدد من البلدان	التحقق في تأثيرات الأزمة المالية العالمية على نمو الصناعة	إن مؤشرات نمو الصناعة شهدت انخفاضاً حاداً في أعقاب الأزمة المالية العالمية وإن البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط واجهت تأثيراً أقل على نمو الصناعة من البلدان ذات الدخل العالي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة .

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية الواردة في الجدولين (1) و (2) ، نلاحظ أن بعض هذه الدراسات قد ركز على الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الدول ، وبعضها ركز على دور البنك المركزي في الحد من تداعيات هذه الأزمة ، في حين ركز البعض الآخر منها على تأثير هذه الأزمة على جودة عملية التدقيق أو على نمو الصناعة ، أو على إبراز العلاقة بين بعض الظواهر مثل ظاهرة العولمة وبين تكرار حدوث الأزمات المالية .

أما البحث الحالي فهو يتميز عن ما سبق ذكره من دراسات سابقة بكونه يهدف إلى تحليل الأزمة المالية الحالية في العراق من خلال معرفة أسبابها ومن ثم اقتراح بعض الحلول التي تسهم في معالجتها وذلك على مستوى النفقات والايرادات في الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2016 ، من خلال استعراض وتحليل ومناقشة النفقات المخصصة للقطاعات الأساسية ، ونسبة كل منها من إجمالي الموازنة ، فضلاً عن استعراض وتحليل ومناقشة الايرادات المقدرة بحسب مصادرها ونسبة كل منها من إجمالي إيرادات الموازنة ، وهو بذلك يسلط الضوء على بعض الأسباب الداخلية للأزمة المالية والتي من الممكن التحكم بها والسيطرة عليها للخروج من الأزمة ومعالجتها ولو بشكل تدريجي .

المبحث الثاني/ الاطار النظري للأزمة المالية

أولاً : مفهوم الأزمة المالية

قبل التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية لابد من توضيح مفهوم الأزمة بشكل عام ، إذ تعرف الأزمة بأنها موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويخرج عن إطار العمل المعتاد ، ويتضمن قدراً من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة إن لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة ودقة في رد الفعل ويفرز آثاراً مستقبلية تحمل في طياتها فرصاً للتحسين والتعلم (سهو ، 2010 : 254).

أما الأزمة المالية فقد تطرق إلى تعريفها العديد من الكتاب والباحثون، إذ عرفت بأنها عبارة عن اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى (البكري ، 2011 : 31).

وعرفت كذلك بأنها الحالة التي تنخفض فيها قيمة المؤسسات أو الأصول المالية بسرعة وعادة ما ترتبط الأزمة المالية بقيام المستثمرون بتصفية الموجودات أو سحب الأموال من حسابات التوفير لتوقعهم بأن قيمة تلك الموجودات ستنخفض لو بقيت في المؤسسة المالية (Bhatia,2011:4).

وعرفت أيضاً بأنها عبارة عن الاضطرابات الشاملة في النظام المالي والتي تعيق قدرة النظام على تخصيص رأس المال وتعرقل قدرة الاقتصاد على القيام بوظائفه (Golomzina,2013:10) .

ومن خلال التعاريف الواردة أنفا نلاحظ أن الأزمة المالية تمتاز بكونها :

1- عادة ما تحدث بشكل مفاجئ .
2- تؤدي إلى اضطرابات في النظام المالي والاقتصادي .
3- يبدأ تأثيرها في القطاع المالي ومن ثم يمتد إلى القطاعات الأخرى .
4- تؤثر سلباً في عمل المؤسسات المالية لكونها تزرع حالة من الخوف في نفوس المتعاملين مع هذه المؤسسات.
5- تعيق قدرة الاقتصاد على القيام بوظائفه مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية .

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن الأزمة المالية هي ((اضطراب حاد ومفاجئ في النظام المالي والاقتصادي وتدهور كبير في قيمة العملة المحلية وتباطؤ عجلة الاقتصاد وتفشي البطالة ونقص في السيولة وارتفاع حجم الدين العام والخارجي وازدياد العرض وقلة الطلب وانخفاض الانتاج المحلي وزيادة نسبة الاستيراد وانخفاض نسبة التصدير ، وهي كل ذلك وأكثر ، مما يؤثر سلباً في القطاع المصرفي في الدولة ثم القطاع المالي ومن ثم القطاعات الأخرى)).

ثانياً : أنواع الأزمات المالية

هنالك عدة أنواع من الأزمات المالية من أبرزها ما يأتي (عبد القادر ، 2012 :93-95) :

1- **الأزمة المصرفية**

وتحدث عندما يتعرض المصرف إلى طلب مرتفع ومفاجئ من المودعين لسحب ودائعهم ، فمن المعروف ان المصرف يستخدم جزءاً كبيراً من هذه الودائع في عمليات الإقراض ومزاولة الأنشطة الاقتصادية التي يحتاجها ، ويحتفظ بنسبة محددة لتلبية طلبات السحب اليومية العادية ، ويتعرض المصرف إلى أزمة مصرفية حقيقية عندما يكون الارتفاع المفاجئ في طلب سحب الودائع يتجاوز النسبة المعتادة في السحب فتقع الأزمة ، إذ تكون في صورة أزمة سيولة وعندما تشتد هذه الازمة فإنها تنتقل من مصرف إلى آخر إلى أن تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة من الدول ، ومن المعروف أن الأزمة المصرفية لا تظهر فقط في صورة نقص في السيولة وإنما أيضاً قد تكون أزمة إقراض وتقع هذه الأزمة عندما تتوقف المصارف عن منح القروض لزبائنها خوفاً من عدم قدرتها على تلبية طلبات السحب(أبو شرار ، 2012 :36-37).

2-**أزمة أسواق المال**

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble " ، إذ تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة ، على نحو ارتفاع غير مبرر ، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل ، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أو القطاعات الأخرى (كورتل ورزيق ، 2009 :282) .

3-**أزمة العملة وأسعار الصرف**

وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر في قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة ، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات ، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ، ومن ثم تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة ، وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية ، إلا أنه في أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجة ، وإن بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي ، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش ، بل قد تصل إلى درجة الكساد (القصير ، 2011 : 95-96) .

4-**أزمة المديونية (أزمة الديون الخارجية)**

وهي الأزمة التي تنشأ عندما تعجز الدولة عن سداد قروضها والفوائد المترتبة عليها ، وتعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات المالية لكونها تجعل الدول أكثر تبعية وأضعف موقفاً مالياً أمام العالم الخارجي ، وترتبط أزمة الديون بتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته مما يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل ، وقد يحصل تعثر في السداد لمجموعة من الأسباب أهمها الملاءة المالية المشكوك بها للمقترض وتساهل إدارة المصارف في منح الائتمان دون ضمانات كافية من المقترض (العيساوي والعويدي ، 2014 : 183) .

ويرى الباحث أن العراق حالياً يعاني من نوعين من أنواع الأزمات المالية المذكورة انفا ، وهما أزمة العملة وأسعار الصرف ، وأزمة المديونية .

إذ تتجلى أزمة العملة وأسعار الصرف بانخفاض قيمة الدينار العراقي بشكل ملحوظ مقابل العملات الأجنبية كالدولار مثلاً ، وتتجلى أيضاً من خلال ارتفاع معدلات الاستيراد من الخارج وتزايد التدفقات النقدية الخارجة وتزايد حركة رؤوس الأموال إلى خارج العراق ، مقابل انخفاض معدلات التصدير ولاسيما الصادرات غير النفطية ، وقلة التدفقات النقدية الداخلة وانخفاض حركة رؤوس الأموال إلى داخل العراق ، مما تسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات وتباطؤ النمو الاقتصادي وتفشي البطالة .

أما بالنسبة لأزمة المديونية التي يعاني منها العراق حالياً ، فتتجلى بارتفاع معدل الدين العام والخارجي وما يحمله من أعباء الفائدة والتي تسمى بخدمة الدين ، لاسيما فيما يتعلق بالديون الخارجية والتي أصبحت تتراكم سنة بعد أخرى ، ولاسيما بعد أن أصبح العراق يلجأ إلى هذه الديون لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة ، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة في السنوات المقبلة إذا لم تسارع السلطات ذات العلاقة بإيجاد حل جذرياً جذرياً للإيفاء بهذه الديون والتخلص من أعباء الفائدة الناتجة عنها .

ثالثاً : خصائص الأزمات المالية

تنطوي الأزمة المالية على جملة أعراض تشكل بمجموعها عناصر الأزمة ، إذ تتصف الأزمة المالية بالخصائص الآتية (عبابنه ، 2011 : 18-19) :

1- الأزمة نقطة تحول أساسية ، ومرحلة حرجة ، وأحداث متتابعة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها.

2- حالة الذعر ، إذ تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر والقلق ، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها، أو صدور ردود أفعال شديدة وغير صحيحة من قبل الجهات المعنية بالأزمة .
3- المفاجأة ، تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة ، وتصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر والقلق علاوة على قصور المعلومات .
4- نقص المعلومات ، إذ يؤدي التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها ، إلى عدم توفر معلومات : من المتسبب بهذه الأزمة ؟ وما حجم الأزمة ؟ وما آثارها المتـــوقعة ؟ .
5- تمثل مجابهة الأزمة تحدياً للنظام الاداري والمالي ، نظراً لتهديدها مصالح النظام واستمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه وأمنه واستقراره ، ويتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات .
6- الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع ، فمواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة ، وابتكار نظم أو أنشطة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية ، وقد تحتاج الأزمة لبعض سنوات للخروج منها وتجاوز آثارها .

رابعاً : أعراض الأزمات المالية

يمكن تلخيص الأعراض المختلفة للأزمات المالية بالآتي (الأسدي وكاظم ، 2011 :30):
1- ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي .
2- اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب (مخاطر هيكلية) .
3- قيام المصارف بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية (مخاطر معنوية) .
4- القرارات الخاطئة للمستثمرين والمقرضين بسبب المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة (سلوك القطيع) مما يؤدي إلى تعميق الأزمة .
5- تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات (بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية) .
6- تكون أسعار الصرف غير موجهة بشكل سليم .
7- هروب رؤوس الأموال للخارج ، كما ان ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون غير القابلة للتحصيل ، وانهيار أسعار الأصول وظهور الدولرة لتعقد من مشاكل المصارف .
8- انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع المصارف وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنشأ معها أزمات مصـرفية جديدة .

ويرى الباحث أن العراق يعاني حالياً من أغلب الأعراض المذكور انفا ، مما يعني بأنه يمر بأزمة مالية حقيقية ، وعلى أصحاب القرار اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالخروج من الأزمة ومعالجتها .

خامساً : العوامل التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية

منذ الأزمات المالية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، فإن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والأكاديميون قد كرسوا جهودهم للتحقيق في الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الأزمات المالية ، وعلى الرغم من أن كل أزمة لها ميزاتها وأسبابها الخاصة ، إلا أن هناك عوامل عامة تؤثر في تلك الأزمات ، بعض تلك العوامل خارجي والبعض الآخر داخلي أو محلي ، بعضها ناتج عن الفشل في الهيكل الاقتصادي والبعض الآخر ناتج عن عوامل داخل النظام المصرفي نفسه ، وأشار صندوق النقد الدولي إلى مجموعة من تلك العوامل هي : (Al-Tarawaneh,2012:2)

1- ضعف الأنظمة المالية المحلية .
2- اختلال التوازنات الخارجية أو المحلية الكبيرة والدائمة (بضمنها العجوزات في الحساب الجاري أو العجوزات المالية أو كلاهما) .
3- المستويات العالية من الدين الخارجي و/ أو العام .
4- معدلات الصرف الثابتة عند مستويات غير ملائمة .
5- انتقال الأزمات الاقتصادية والمالية من دولة إلى أخرى .
6- الكوارث الطبيعية .
7- النزاعات المسلحة .
8- التغيرات الكبيرة في أسعار السلع الرئيسة مثل الغذاء والوقود .

وهناك عوامل أخرى في البيئة الاقتصادية يمكن أن تتسبب في حدوث الأزمة المالية وهي (Ghani,2013:56) :
1- تزايد معدلات الفائدة .
2- الانخفاضات في سوق الأسهم .
3- تزايد درجة عدم التأكد .
4- الاضطرابات المصرفية .
5- التغيرات غير المتوقعة في المستوى العام للأسعار .

ويرى الباحث من وجهة نظره بأن هناك عوامل أخرى تتسبب في حدوث الأزمات المالية من أهمها :
1- الانفتاح الاقتصادي وما يحمله في طياته من كثرة وتنوع السلع المستوردة وزيادة المعروض منها وقلة الطلب على المنتجات المحلية .
2- ارتفاع معدلات الاستيراد مقابل انخفاض معدلات التصدير .
3- عدم الاعتماد على مصادر متنوعة للإيراد والاعتماد على مصدر محدد ، فضلاً عن ازدياد النفقات مقابل قلة الإيرادات .
4- ضعف النظام الضريبي وارتفاع معدلات التهرب الضريبي .
5- الفساد الاداري والمالي وما يفرزه من هدر في المال العام .
6- الاعتماد الكبير على الاقتراض الداخلي والخارجي كمصدر للتمويل .

المبحث الثالث/تحليل الأزمة المالية الحالية في العراق

يتضمن هذا المبحث استعراض وتحليلها ومناقشاتها أهم البيانات المالية الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية الحالية 2016 ، فيما يتعلق بحجم النفقات وأنواعها وتخصيصها على القطاعات الرئيسية، وحجم الإيرادات وأنواعها ومصادر الحصول عليها ، فضلاً عن الفجوة المالية (إجمالي العجز المخطط) وطرق تمويلها ، إذ يبين الجدول (3) الإيرادات والنفقات وإجمالي العجز المخطط وطرائق تمويله للسنة المالية الحالية 2016 .

جدول (3) الإيرادات والنفقات وإجمالي العجز المخطط وطرق تمويله

ت	المفردات	المبلغ (ألف دينار)
1=(أ + ب)	إجمالي الايرادات	81,700,803,138
أ	الايرادات النفطية	69,773,400,000
ب	الايرادات غير النفطية	11,927,403,138
2 = (أ + ب)	إجمالي النفقات	105,895,722,619
أ	النفقات الجارية	80,149,411,081
ب	النفقات الاستثمارية	25,746,311,538
3	إجمالي العجز المخطط	24,194,919,481

	تمويل الفجوة المالية (العجز)	
أ	أرصدة حسابات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لدى المصارف الحكومية	3,188,518,624
ب	قرض البنك الاسلامي للتنمية	590,000,000
ج	إصدار سندات خارجية	2,360,000,000
د	قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA	592,000,000
هـ	إصدار سندات الدين العام تطرح للجمهور	5,000,000,000
و	إصدار سندات وحوالات الخزينة إلى المصارف الحكومية وتخصم لدى البنك المركزي العراقي	7,000,000,000
ز	قرض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانيةJICA	284,000,000
ح	إصدار حوالات خزينة وقروض من المصارف التجارية	5,121,400,857
ط	قرض من البنك الدولي	59,000,000

المصدر : وزارة المالية ، "قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2016 " ، ص 5.

يتضح من خلال ما ورد في الجدول (3) ما يأتي :

أولاً : الإيرادات

إن إجمالي إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2016 تقدر بمبلغ (واحد وثمانين ترليون وسبعمئة مليار وثمنمئة وثلاثة مليون ومئة وثمانية وثلاثين ألف دينار) وتقدر الإيرادات النفطية بمبلغ (تسعة وستون ترليون وسبعمئة وثلاثة وسبعون مليار وأربعمئة مليون دينار) وشكلت نسبة 85,4 % من إجمالي الايرادات ، أما الايرادات غير النفطية فتقدر بمبلغ (إحدى عشر ترليون وتسعمائة وسبعة وعشرين مليار وأربعمئة وثلاثة مليون ومائة وثمانية وثلاثين ألف دينار) وشكلت نسبة 14,6 % من إجمالي الايرادات، وهذه النسب تشير إلى إن الايرادات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من إجمالي الايرادات بالمقارنة مع نسبة منخفضة للإيرادات غير النفطية، وهذا يعني أن ايرادات الموازنة العامة تعتمد بالدرجة الأساس وبشكل كبير على تصدير النفط باعتباره مصدراً رئيسياً ، في حين يقل اعتمادها على مصادر الايرادات الأخرى غير النفطية والتي لا تقل أهمية عن الايرادات النفطية كالزراعة والصناعة .

ثانياً : النفقات

خصص مبلغ مقداره (مئة وخمسة ترليون وثمانمئة وخمسة وتسعون مليار وسبعمئة واثنان وعشرون مليون وستمئة وتسعة عشر ألف دينار) لنفقات السنة المالية 2016 ، توزع وفق ما مبين في الملحق (1) ، وخصص مبلغ مقداره (ثمانون ترليون ومائة وتسعة وأربعون مليار وأربعمئة وإحدى عشر مليون وواحد وثمانون ألف دينار) للنفقات الجارية والتي شكلت ما نسبته 75,7% من إجمالي النفقات ، أما النفقات الاستثمارية فقد خصص لها مبلغ مقداره (خمسة وعشرون ترليون وسبعمئة وستة وأربعون مليار وثلاثمئة وإحدى عشر مليون وخمسمائة وثمان وثلاثون ألف دينار) ، وبذلك في تشكل ما نسبته 24,3% من إجمالي النفقات ، وهذه النسب تدل على أن النفقات الجارية تشكل نسبة كبيرة جداً من إجمالي النفقات بالمقارنة مع نسبة قليلة للنفقات الاستثمارية ، وهذا يعني أن أغلب نفقات الموازنة العامة هي نفقات تشغيلية وليس لها مردود مالي حالياً أو مستقبلياً ، في مقابل انخفاض نصيب النفقات الاستثمارية التي كان من الأجدر أن تعطى الأولوية والنسبة الأكبر من إجمالي النفقات ، لما لها من مردودات مالية تعود بالنفع على الاقتصاد العراقي .

ثالثاً : الفجوة المالية (إجمالي العجز المخطط)

بلغ إجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2016 (أربعة وعشرون ترليون ومائة وأربعة وتسعون مليار وتسعمائة وتسعة عشر مليون وأربعمائة وواحد وثمانون ألف دينار) ، وهو ناتج عن طرح إجمالي النفقات من إجمالي الايرادات، ويعد هذا العجز الكبير في ميزانية الدولة من أوضح المؤشرات على وجود أزمة مالية كبيرة في العراق .

ومن خلال الاطلاع على ما ورد في الجدول (3) بخصوص تمويل الفجوة المالية (إجمالي العجز المخطط) ، نرى أن هذا العجز يتم تمويله بوسائل عدة تمثلت بإصدار أنواع متعددة من السندات الداخلية والخارجية فضلاً عن الحصول على قروض من مصادر داخلية وخارجية أيضاً ، وهذا مؤشراً آخر للأزمة المالية والمتمثل بارتفاع معدل الدين العام والخارجي ، وتعد مصادر تمويل العجز هذه حلاً مؤقتاً للأزمة ولكنها تزيد من حدة وخطورة الأزمة المالية في السنوات القادمة إذا لم تبادر الدولة بإيجاد حلول نهائية ، وذلك لما تحمله هذه المصادر من أعباء مالية تتمثل بالفوائد التي يجب دفعها ، مما يؤدي إلى زيادة مبلغ العجز في موازنات السنوات القادمة .

وللوصول إلى تفاصيل أكثر دقة عن إيرادات ونفقات الموازنة العامة، لابد من الاطلاع على إيرادات الموازنة ومصادر تلك الايرادات ، ونفقاتها وكيفية توزيعها على القطاعات وكما يأتي :

أولاً : الإيرادات

يبين الجدول (4) إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2016 ومصادرها والنسب المئوية لكل منها وترتيبها النسبي .

جدول (4) الإيرادات حسب مصادرها والنسب المئوية لكل منها وترتيبها النسبي للسنة المالية 2016

العنوان	المبلغ (ألف دينار)	النسبة إلى مجموع الإيرادات %	الترتيب النسبي
الايرادات النفطية والثروات المعدنية	69,773,400,000	85,4	الأول
الضرائب على الدخول والثروات	3,103,282,937	3,8	الثاني
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	3,002,071,374	3,7	الثالث
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	2,589,748,236	3,2	الرابع
ايرادات أخرى	2,078,599,801	2,5	الخامس
الرسوم	688,770,012	0,8	السادس
الايرادات التحويلية	339,807,274	0,4	السابع
الايرادات الرأسمالية	125,123,504	0,2	الثامن
المجموع الكلي	81,700,803,138	100	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول الوارد في قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2016، ص27.

يتضح من خلال ما ورد في الجدول (4) أن الإيرادات النفطية والثروات المعدنية احتلت المرتبة الأولى من بين مصادر الايرادات ، إذ قدرت بمبلغ (تسعة وستون ترليون وسبعمئة وثلاثة وسبعون مليار وأربعمئة مليون دينار) وهي تشكل نسبة 85,4% من المجموع الكلي لإيرادات الموازنة ، وهذا يعني أن إيرادات الموازنة العامة للعراق تعتمد بالدرجة الأساس وبشكل كبير على الإيرادات النفطية ، أما بالنسبة للضرائب على الدخول والثروات ، فقد احتلت المرتبة الثانية من بين مصادر الايرادات ، وقدرت بمبلغ (ثلاثة ترليون ومائة وثلاثة مليار ومائتين واثنان وثمانون مليون وتسعمئة وسبعة وثلاثين ألف دينار) وبنسبة 3,8% من المجموع الكلي لإيرادات الموازنة ، وجاءت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام بالمرتبة الثالثة من بين مصادر الايرادات ، وقدرت بمبلغ (ثلاثة ترليون ومليارين وواحد وسبعون مليون وثلاثمئة وأربعة وسبعين ألف دينار) وبنسبة 3,7% من مجموع إيرادات الموازنة ، واحتلت الضرائب السلعية ورسوم الانتاج المرتبة الرابعة من بين مصادر الايرادات، إذ قدرت بمبلغ (تريليونان وخمسمئة وتسعة وثمانون مليار وسبعمئة وثمان وأربعون مليون ومائتن وستة وثلاثين ألف دينار) وشكلت نسبة 3,2% من المجموع الكلي لإيرادات الموازنة، أما الإيرادات الأخرى ، فقد جاءت بالمرتبة الخامسة من بين مصادر الايرادات وقدرت بمبلغ (تريليونان وثمانية وسبعون مليار وخمسمئة وتسعة وتسعون مليون وثمانمئة وواحد ألف دينار) وبنسبة 2,5% من مجموع إيرادات الموازنة .

في حين احتلت الرسوم المرتبة السادسة وقدرت بمبلغ (ستمائة وثمانية وثمانون مليار وسبعمائة وسبعون مليون واثنا عشر ألف دينار) وبنسبة 0,8% من مجموع إيرادات الموازنة ، واحتلت الايرادات التحويلية المرتبة السابعة وقدرت بمبلغ (ثلاثمائة وتسعة وثلاثون مليار وثمانمائة وسبعة مليون ومائتان وأربعة وسبعون ألف دينار) وبنسبة 0,4% من مجموع إيرادات الموازنة ، أما الايرادات الرأسمالية فقد احتلت المرتبة الثامنة والأخيرة وقدرت بمبلغ (مائة وخمسة وعشرون مليار ومائة وثلاثة وعشرون مليون وخمسمائة وأربعة ألف دينار) وبنسبة 0,2% من مجموع إيرادات الموازنة .

ثانياً : النفقات

بالاعتماد على بيانات الملحق (1) الذي يبين النفقات المخصصة لكل قطاع من القطاعات الرئيسية موزعة بحسب الحسابات الرئيسة لكل قطاع ، للسنة المالية 2016 ، وللوصول إلى نتائج أكثر وضوحاً من حيث إمكانية عرضها ومناقشتها ، نورد الجدول (5) الذي يتضمن نفقات كل قطاع ونسبتها إلى إجمالي نفقات الموازنة العامة والترتيب النسبي لتلك القطاعات من حيث نفقاتها.

جدول (5) نفقات كل قطاع ونسبتها إلى إجمالي نفقات الموازنة العامة والترتيب النسبي لتلك القطاعات من حيث نفقاتها للسنة المالية 2016

القطاعات	إجمالي الموازنة (النفقات) (ألف دينار)	نسبة النفقات إلى المجموع العام لنفقات الموازنة %	الترتيب النسبي
الأمن والدفاع	20,247,012,958	19,12	الأول
الطاقة	19,894,129,717	18,79	الثاني
الخدمات الاجتماعية	18,130,515,106	17,12	الثالث
إقليم كردستان	13,067,324,078	12,34	الرابع
التربية والتعليم	10,841,767,900	10,24	الخامس
الادارات العامة المركزية والمحلية	6,283,934,244	5,93	السادس
الديون المحلية والدولية	6,181,305,992	5,84	السابع
الصحة	5,129,037,396	4,84	الثامن
القطاع الصناعي	1,247,012,189	1,18	التاسع
القطاع الزراعي	1,236,707,794	1,17	العاشر
التشييد والاسكان	1,223,840,504	1,16	الحادي عشر
الثقافة والشباب والأندية والاتحادات	1,222,039,783	1,15	الثاني عشر
النقل والاتصالات	612,775,878	0,58	الثالث عشر
الماء والمجاري والصرف الصحي	578,319,082	0,55	الرابع عشر
المجموع العام	105,895,722,619	100	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .

يتضح من خلال الجدول (5) أن قطاع الأمن والدفاع احتل المرتبة الأولى من حيث النفقات المخصصة له ، إذ بلغت إجمالي نفقات هذا القطاع (عشرون ترليون ومئتين وسبعة وأربعون مليار واثنا عشر مليون وتسعمئة وثمانية وخمسون ألف دينار) وشكلت هذه النفقات نسبة 19,12% من مجموع نفقات الموازنة ، وجاء قطاع الطاقة بالمرتبة الثانية وبنفقات قدرت بمبلغ (تسعة عشر ترليون وثمانمائة وأربعة وتسعون مليار ومائة وتسعة وعشرون مليون وسبعمئة وسبعة عشر ألف دينار) وشكلت هذه النفقات نسبة 18,79% من مجموع نفقات الموازنة ، واحتلت الخدمات الاجتماعية المرتبة الثالثة ، إذ خصص لها (ثمانية عشر ترليون ومئة وثلاثون مليار وخمسمئة وخمسة عشر مليون ومئة وستة ألف دينار) وشكلت هذه النفقات نسبة 17,12% من مجموع نفقات الموازنة ، وجاء إقليم كردستان بالمرتبة الرابعة ، إذ خصص له (ثلاثة عشر ترليون وسبعة وستون مليار وثلاثمئة وأربعة وعشرون مليون وثمانية وسبعون ألف دينار) وشكلت النفقات المخصصة له نسبة 12,34% من مجموع نفقات الموازنة ، واحتل قطاع التربية والتعليم المرتبة الخامسة .

إذ خصص لـه (عشـرة ترليـون وثمانمئـة وواحـد وأربعـون مليـار وسـبعمئة وسـبعة وسـتون مليـون وتسعمئة ألف دينار) وشكلت النفقات المخصصة له نسبة 10,24% من مجموع نفقات الموازنـة، أمـا بالنسبة للإدارات العامة المركزية والمحلية ، فجاءت بالمرتبة السادسة ، إذ خصص لها (ستة ترليون ومئتين وثلاثة وثمانون مليار وتسعمئة وأربعة وثلاثون مليون ومئتين وأربعة وأربعون ألف دينار) وشكلت نفقاتها نسبة 5,93% من مجموع نفقات الموازنـة، وتلتهـا الـديون المحليـة والدوليـة بالمرتبـة السـابعة ، إذ خصص لهـا (ستة ترليون ومئة وواحد وثمانون مليار وثلاثمائة وخمسة مليون وتسعمائة واثنان وتسعون ألف دينار) وشكلت هذه النفقات نسبة 5,84% من مجموع نفقات الموازنة ، وجاء بعدها قطاع الصحة بالمرتبة الثامنة ، إذ خصص لهذا القطاع (خمسة ترليون ومئة وتسعة وعشرون مليار وسبعة وثلاثون مليون وثلاثمئة وستة وتسعون ألف دينار) وشكلت النفقات المخصصة لهذا القطاع نسبة 4,84% من مجموع نفقات الموازنة ، جاء بعدها كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع التشييد والإسكان وقطاع الثقافة والشباب والأندية والاتحادات بالمراتب التاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر على التوالي ، إذ خصص لهذه القطاعات (ترليـون ومائتـان وسـبعة وأربعـون مليـار واثنـا عشـر مليـون ومائـة وتسـعة وثمـانون ألـف دينـار) و (ترليون ومئتين وستة وثلاثون مليار وسبعمئة وسبعة مليون وسبعمئة وأربعة وتسعون ألف دينار) و (ترليـون ومئتـين وثلاثـة وعشـرون مليـار وثمانمئـة وأربعـون مليـون وخمسـمئة وأربعـة ألـف دينـار) و (ترليون ومئتين واثنان وعشرون مليار وتسعة وثلاثون مليون وسبعمئة وثلاثة وثمانون ألف دينار) على التوالي، وشكلت نفقات هذه القطاعات ما نسبته 1,18% ، 1,17% ، 1,16% ، 1,15% على التوالي من مجموع نفقات الموازنة، وجاء بعدها كل من قطاع النقل والاتصالات وقطاع الماء والمجاري والصرف الصحي بالمرتبتين الثالثة عشر والرابعة عشر على التوالي، إذ خصص لها (ستمئة واثنا عشر مليار وسبعمئة وخمسة وسبعون مليون وثمانمئة وثمانية وسبعون ألف دينار) و (خمسمئة وثمانية وسبعون مليار وثلاثمئة وتسعة عشر مليون واثنان وثمانون ألف دينار) على التوالي ، وشكلت النفقات المخصصة لهذين القطاعين ما نسبته 0,58% و 0.55% على التوالي من مجموع نفقات الموازنة .

مما سبق يتضح أن أكثر القطاعات تأثيراً على الموازنة العامة الاتحادية من حيث ارتفاع النفقات المخصصة لها هي الأمن والدفاع، الطاقة ، الخدمات الاجتماعية ، إقليم كردستان، التربية والتعليم، الادارات العامة المركزية والمحلية، الديون المحلية والدولية، الصحة، ومن ثم تأتي بعدها القطاعات الأخرى بنفقات وتأثير أقل .

أما على مستوى كل قطاع على حدة ، فنلاحظ من خلال المبالغ المذكورة في الملحق (1) أن هناك تبايناً واضحاً لنفقات الحسابات الرئيسية لكل قطاع ، لذلك وللوصول إلى نتائج أكثر وضوحاً بشأن ذلك لابد من تحديد نسبة كل حساب من الحسابات الرئيسية لكل قطاع إلى إجمالي نفقات ذلك القطاع ، ومن أجل تحقيق ذلك نورد الجدول (6) الذي يستعرض تلك النسب بالتفصيل .

جدول (6) النسب المئوية لنفقات الحسابات الرئيسية للقطاعات المختلفة إلى إجمالي نفقات كل قطاع للسنة المالية 2016

ت	الحسابات الرئيسية / القطاعات	تعويضات الموظفين %	المستلزمات الخدمية %	المستلزمات السلعية %	صيانة الموجودات %	النفقات الرأسمالية %	المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات أخرى %	الالتزامات والمساهمات المساعدات الخارجية %	البرامج الخاصة %	الرعاية الاجتماعية %	المشاريع الاستثمارية %	الإجمالي %
1	الأمن والدفاع	83,738	0,428	2,669	0,769	0,625	1,013	0,005	0	0	10,753	100
2	التربية والتعليم	92,144	0,615	1,739	0,576	0,410	1,719	0,057	1,460	0	1,280	100
3	الطاقة	0,270	6,717	5,219	0,003	0	7,904	0,036	0	0	79,851	100
4	الصحة	57,860	1,973	34,214	1,243	0,578	0,120	0,241	0,882	0	2,889	100
5	الخدمات الاجتماعية	1,698	0,122	0,086	0,157	0	10,934	0,013	0,831	85,956	0,203	100
6	الماء والمجاري والصرف الصحي	0,239	0,002	0,0041	0,0039	0	82,651	0,016	0	0	17,084	100
7	النقل والاتصالات	11,897	4,816	0,376	4,128	0	57,430	0,315	0	0	21,038	100
8	القطاع الزراعي	39,059	0,563	1,510	2,702	0	42,122	0,303	0	0	13,741	100
9	القطاع الصناعي	3,091	0,112	0,037	0,016	0	92,408	0,375	0	0	3,961	100
10	التشييد والاسكان	13,458	0,325	0.303	0.288	0	67,865	0,001	0	0	17,760	100
11	الثقافة والشباب والأندية والاتحادات	37,997	3,020	2,556	2,615	0	37,963	0,417	0,404	0	15,028	100
12	الادارات العامة المركزية والمحلية	30,401	5,162	4,286	0,773	0,323	1,439	10,443	4,744	0,586	41,843	100
13	الديون المحلية والدولية	0	0,190	0	0	0	99,810	0	0	0	0	100
14	إقليم كردستان	43,899	0,756	4,915	0,514	0,374	3,894	0	0	15,938	29,710	100
المجموع العام		36,966	2,008	4,255	0,492	0,255	13,711	0,662	0,621	16,718	24,312	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1) .

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول (6) أن تعويضات الموظفين (وتعني الرواتب والأجور والمخصصات المالية ومنها العلاوات والمكافآت) جاءت بأعلى نسبة بالمقارنة مع الحسابات الرئيسة الأخرى ، إذ بلغت نسبتها 36,966% من مجموع نفقات الموازنة العامة ، تلتها المشاريع الاستثمارية بنسبة 24,312% ، وجاءت بعدها الرعاية الاجتماعية بنسبة 16,718% ، ومن ثم تلتها الحسابات الأخرى . أما على المستوى التفصيلي للقطاعات ، فيتضح من الجدول ما يأتي :

1- فيما يخص قطاع الأمن والدفاع ، فإن تعويضات الموظفين هي الأبرز من حيث ارتفاع النفقات المخصصة لها نسبة إلى إجمالي نفقات هذا القطاع ، إذ بلغت نسبتها 83,738% وهي نسبة عالية بالمقارنة مع نسب الحسابات الأخرى ضمن هذا القطاع .

2- وفيما يخص قطاع التربية والتعليم ، فإن تعويضات الموظفين أيضاً هي الأبرز من حيث ارتفاع النفقات المخصصة لها نسبة إلى إجمالي نفقات هذا القطاع ، إذ بلغت نسبتها 92,144% وهي نسبة عالية بالمقارنة مع نسب الحسابات الأخرى ضمن هذا القطاع .

3- في حين أن في قطاع الطاقة خصصت النسبة الأكبر من النفقات للمشاريع الاستثمارية ، إذ بلغت نسبتها 79,851 % من إجمالي النفقات المخصصة لهذا القطاع ، تلتها المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات أخرى بنسبة 7,904% ، وجاءت بعدها المستلزمات الخدمية بنسبة 6,717% ، تلتها المستلزمات السلعية بنسبة 5,219% ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى ضمن هذا القطاع .

4- وفيما يخص قطاع الصحة ، فإن تعويضات الموظفين حصلت على النسبة الأعلى من بين الحسابات الأخرى، إذ بلغت نسبتها 57,860 % من إجمالي النفقات المخصصة لهذا القطاع ، تلتها المستلزمات السلعية بنسبة 34,214% ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى ضمن هذا القطاع .

5- أما بالنسبة لقطاع الخدمات الاجتماعية ، فقد برزت الخدمات الاجتماعية بأعلى نسبة نفقات بلغت 85,956% من إجمالي النفقات المخصصة لهذا القطاع ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى .

6-وفي قطاع الماء والمجاري والصرف الصحي برز حساب المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات اخرى بنسبة نفقات 82,651% من مجموع نفقات هذا القطاع ، جاءت بعدها المشاريع الاستثمارية بنسبة 17,084% ، تلتها بقية الحسابات الأخرى .

7-وفي قطاع النقل والاتصالات أيضاً برز حساب المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات اخرى بنسبة نفقات 57,430% من مجموع نفقات هذا القطاع ، تلتها المشاريع الاستثمارية بنسبة 21,038% ، وجاءت بعدها تعويضات الموظفين بنسبة 11,897% ، ومن ثم تلتها الحسابات الأخرى .

8-وفي القطاع الزراعي برز حساب المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات اخرى بنسبة نفقات 42,122% من مجموع نفقات هذا القطاع ، جاء بعدها حساب تعويضات الموظفين بنسبة 39,059% ، تلاه حساب المشاريع الاستثمارية بنسبة 13,741% ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى .

9- وفي القطاع الصناعي أيضاً برز حساب المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات اخرى بنسبة نفقات 92,408% من مجموع نفقات هذا القطاع ، جاء بعدها حساب المشاريع الاستثمارية بنسبة 3,961% ، تلاه حساب تعويضات الموظفين بنسبة 3,091% ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى .

10- وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التشييد والإسكان ، إذ برز حساب المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات اخرى بنسبة نفقات 67,865% من مجموع نفقات هذا القطاع ، جاء بعدها حساب المشاريع الاستثمارية بنسبة 17,760% ، تلاه حساب تعويضات الموظفين بنسبة 13,458% ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى .

11- أما فيما يخص قطاع الثقافة والشباب والأندية والاتحادات ، فقد برز حساب تعويضات الموظفين بنسبة 37,997% من إجمالي نفقات هذا القطاع ، جاء بعده حساب المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات اخرى بنسبة نفقات 37,963% ، تلاه حساب المشاريع الاستثمارية بنسبة 15,028% ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى .

12- وفيما يخص الإدارات المركزية والمحلية ، فقد خصصت النسبة الأكبر من النفقات لحساب المشاريع الاستثمارية ، إذ بلغت نسبتها 41,843% من إجمالي نفقات هذا القطاع ، جاءت بعدها تعويضات الموظفين بنسبة نفقات بلغت 30,401 % ، ومن ثم تلتها الحسابات الأخرى .

13- أما الديون المحلية والدولية ، فقد خصصت النسبة الأكبر لحساب المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات اخرى ، إذ بلغت نسبة النفقات المخصصة لهذا الحساب 99,810% من مجموع نفقات هذا القطاع، بمقابل نسبة 0,190% لحساب المستلزمات الخدمية ، مقابل لا شيء للحسابات الأخرى .

14- وبالنسبة لإقليم كردستان ، فإن حساب تعويضات الموظفين هو الأبرز بنسبة نفقات 43,899% من مجموع النفقات المخصصة للإقليم ، جاء بعدها حساب المشاريع الاستثمارية بنسبة 29,710% ، تلاه حساب الرعاية الاجتماعية بنسبة 15,938% ، ومن ثم جاءت بعدها الحسابات الأخرى .

ويتضح من النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المبحث، ارتفاع نسبة النفقات الاجمالية بشكل كبير وملحوظ مقابل انخفاض نسبة الايرادات الاجمالية في الموازنة العامة الاتحادية للعراق للسنة المالية 2016 .

مما يعني قبول فرضية البحث والتي مفادها :

((تعود أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق بشكل أساسي إلى زيادة النفقات وقلة الايرادات، لذا فإن ضغط النفقات وتوسيع الإيرادات يساعد في معالجة الأزمة)) .

المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1- تعود أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق بشكل أساسي إلى زيادة النفقات ولاسيما الجارية منها وقلة الايرادات ولاسيما غير النفطية منها .

2- هناك مبالغ كبيرة وهائلة من الموازنة تخصص للنفقات الجارية التشغيلية والتي يتضمن الجزء الأكبر منها تعويضات الموظفين لاسيما بعد زيادة الرواتب لبعض الدرجات بشكل مفرط فضلاً عن رواتب الجيش التي أثقلت كاهل الموازنة.

3- إن أكثر القطاعات التي أثقلت نفقاتها كاهل الموازنة هي الأمن والدفاع ، الطاقة ، الخدمات الاجتماعية ، إقليم كردستان ، التربية والتعليم ، الإدارات العامة المركزية والمحلية ، والديون المحلية والدولية ، ومن ثم تلتها باقي القطاعات .

4- إن من أسباب الأزمة المالية الحالية في العراق هو الانفتاح الاقتصادي الكبير على دول العالم الخارجي مما أدى إلى الاعتماد المفرط على السلع المستوردة من الخارج الضرورية وغير الضرورية وقلة أو انعدام الاعتماد على المنتج المحلي الذي أمسى يختفي من الوجود نتيجة عدم مجاراته للمنتج الأجنبي وعدم تغطية تكاليفه في بعض الأحيان لانخفاض أسعار المنتج الأجنبي المناظر له .

5- إن من أبرز أسباب حدوث الأزمة المالية في العراق هو النفقات الكبيرة والمتزايدة على الجانب العسكري والحربي بسبب الإرهاب الذي أصبح يستنزف مبالغ هائلة من الموازنة العامة ويعطل حركة البناء والاعمار في البلد ويعيق عملية جذب الاستثمار الأجنبي لعدم توفر بيئة استثمارية آمنة للمستثمر .

6- انخفاض حجم الانتاج المحلي وقلة الصادرات من غير النفط مما أدى إلى قلة النقد الداخل الى البلد .

7- ان الاقتراض وما يحمله من أعباء الفائدة زاد من عجز الموازنة العامة للدولة لاسيما ان الجزء الأكبر من هذه القروض يذهب للجانب الإنفاقي وليس الاستثماري .

8- اعتماد الاقتصاد العراقي والجانب الإيرادي من الموازنة على النفط كمصدر أساسي وقلة الاعتماد على مصادر الايرادات الأخرى التي لا تقل أهمية عن النفط .

9- ان اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيسي للإيراد يجعله أكثر عرضة لتفاقم الأزمة المالية وذلك لأن انخفاض أسعار النفط سيؤثر سلباً على إيرادات الموازنة العامة ويؤدي إلى زيادة مبلغ إجمالي العجز.

ثانياً : التوصيات

بالاستناد إلى الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ووفق ما يرى الباحث يمكن وضع عدة مقترحات من شأنها أن تسهم في معالجة الأزمة المالية الحالية في العراق أو التخفيف من حدة تأثيرها في الاقتصاد العراقي لو أخذت بنظر العناية حتى وإن كان ذلك بشكل تدريجي وهي كالآتي :

1- التقليل من النفقات الجارية وبالأخص تعويضات الموظفين ذوي الرواتب العالية من خلال تعديلها، وتعديل قانون التقاعد الحالي من خلال تخفيض السن القانوني للتقاعد وسنوات الخدمة بالنسبة لموظفي الدولة لتوفير مبالغ كبيرة ومعالجة الفائض الوظيفي الموجود في أغلب دوائر الدولة .

2- ضرورة اعتماد نظام التجنيد الإلزامي براتب شهري بسيط مما سيوفر مبالغ كبيرة للدولة .

3- القضاء على الارهاب لارتباطه بشكل وثيق بالأزمة المالية الحالية في العراق .

4- محاولة إنشاء مصانع محلية للأسلحة والذخائر لتقليل نفقات استيرادها من الخارج .

5- منع أو التقليل من استيراد البضائع والسلع لاسيما غير الضرورية منها والاعتماد على الانتاج المحلي ليقل مقدار النقد الخارج من البلد .

6- وضع قيود إضافية على عملية الدخول والخروج من البلد عبر حدوده ، وفرض السيطرة الكاملة على الحدود العراقية من كافة الجهات لمنع عمليات التهريب التي تؤثر سلباً على الموازنة العامة من جهة ، ومنع إدخال السلع التي صدرت تعليمات بعدم استيرادها لتوفر انتاجها محلياً من جهة أخرى ، فضلاً عن منع دخول الجماعات الارهابية .

7- تسريح جميع الأيدي العاملة الأجنبية من داخل البلد والاعتماد على الأيدي العاملة المحلية.
8- فرض رسوم إضافية على الداخلين إلى العراق من غير العراقيين .
9- القضاء على التهرب الضريبي بكافة أنواعه ، لتزداد نسبة الايرادات الضريبية في الموازنة .
10- التقليل من الاقتراض بكل أنواعه واستثمار القروض في مشاريع استثمارية تكفي إيراداتها لتغطية نفقات تلك القروض وتحقيق فائض إضافي .
11- القضاء على الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة لأنه يتسبب في هدر أموال الدولة .
12- تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية من خلال تفعيل قطاع الزراعة والصناعة وتوسيع السياحة وزيادة الانتاج المحلي ومحاولة زيادة الصادرات من غير النفط ليزداد النقد الداخل إلى البلد .
13- محاولة زيادة الانتاج المحلي ولاسيما من السلع الضرورية ومنع استيراد أي مادة يتوفر انتاجها محلياً ، وذلك لدعم الاقتصاد المحلي، مع ضرورة فرض رقابة على الأسعار .

المصـــــادر

أولاً : المصادر العربية

أ- الكتب

1- عبابنه ، عمر يوسف عبد الله ، " الأزمة المالية المعاصرة : تقدير اقتصادي إسلامي " ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد - الأردن ، 2011 .
2- العيساوي ، عبد الكريم شنجار والعويدي ، عبد المهدي رحيم ، " السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية " ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2014 .
3- القصير ، يوسف عبد الله ، " الأزمة المالية العالمية بين الماضي والحاضر : دراسة تاريخية " ، الطبعة الأولى ، 2011 .
4- أبو شرار ، علي عبد الفتاح ، " الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة : أحداثها- أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها " الطبعة الأولى ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان _ الأردن ، 2012 .
5- البكري ، جواد كاظم ، " فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008 " ، الطبعة الأولى ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية " ، بغداد – العراق ، 2011 .

ب- الدوريات

1- الزيادات ، علي والخرابشة ، فارس ، " أثر الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية : حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني " ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول ، 2013 .
2- الأسدي ، يوسف علي عبد وكاظم ، حسين جواد ، " تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها " ، بحث في المؤتمر السادس – التحديات التي تواجه منظمات الأعمال : الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية- الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2011 .
3- سهو ، نزهان محمد ، " الأزمة المالية العالمية الراهنة : المفهوم ... الأسباب ... التداعيات " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد الثالث والثمانون ، العراق ، 2010 .
4- قصبة ، نبال محمود ، " تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة : الأسباب والتداعيات والعلاج " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ، العدد الأول ، 2012 .
5- كورتل ، فريد ورزيق ، كمال ، " الأزمة المالية : مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد العشرون ، 2009 .

ج- الرسائل والأطاريح

1- البستنجي، جمال عبد المنعم ، "دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن" ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 .

2- عبد القادر، بن عيسى ، "أثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية : دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية ديسمبر 2010 " ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012 .

3- العقون، نادية ، " العولمة الاقتصادية والأزمات المالية : الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2013 .

د- وزارة المالية ، " قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2016 " .

ثانياً : المصادر الأجنبية

A- Periodicals

1- Claessens , Stijn&Kose , M. Ayhan , "Financial Crises : Explanations, Types, and Implications" , International Monetary Fund Working Paper , Research Department , 2013 .

2- Moore, Tomoe & Mirzaei , Ali , " The Impact of the Global Financial Crisis on Industry Growth" , The Manchester School Vol. 84 No. 2 , 2016 .

B- Theses

1-Al- Tarawneh, Alaaeddin , "Topics on Financial Crises in Emerging Countries : Case of Jordan", Doctoral Thesis, Department of Economics , Business School, University of Birmingham , 2012 .

2-Bhatia, Vivudh , " Understanding the Financial crisis , Post Crisis Policy Implications and Analysis of Public Comments " , Master Thesis , Department of Management, Technology and Economics, Eidgenossische Technische Hochschule Zurich , 2011 .

3-Ghani, Shazia, " Global financial crisis of 2007 : Analysis of origin & assessment of contagion to emerging economies lessons & challenges for financial regulation", Doctoral thesis, Department of economics, University of Grenoble, 2013 .

4-Golomzina , Alisa , "The impact of the financial crisis on innovation activity of public technology companies : evidence from Germany " Master Thesis ,School of management and governance, Business administration department, University of Twente , 2013 .

5- Magnussen , Pierre , "Financial Crisis and Moral Hazard " , Master Thesis , Copenhagen Business School, MSc Finance and Strategic Management, Frederiksberg , Denmark , 2009 .

6- Riel , Sotheara&Tano, Carl, " The Impact of The Global Financial Crisis on Audit Quality: A Study of Publicly Listed Swedish Firms" , Master Thesis , Umea University of Businessand Economics, Sweden , 2014 .

Analysis of the Current Financial Crisis : Causes and Solutions (Iraqi crisis a model , based on the public budget for the fiscal year 2016)

Abstract

The research aims to analysis of the current financial crisis in Iraq through knowing its causes and then propose some solutions that help in remedy the crisis and that on the level of expenditures and revenues, and has been relying on the Federal general budget law of the Republic of Iraq for the fiscal year 2016 to obtain the necessary data in respect of the current expenditures and revenues which necessary to achieve the objective of the research , and through the research results has been reached to a set of conclusions which the most important of them that causes of the current financial crisis in Iraq , mainly belonging to increased expenditures and especially the current ones and the lack of revenues , especially non-oil ones , as well as dependence of Iraq on the oil as main source of revenue make it more target to aggravation the financial crisis because of declining oil prices will affects minusly on public budget revenues and lead to increase the total deficit. Based on the conclusions that have been reached it has been proposed numerous recommendations which from the most important of them necessity of reducing the current expenditures , especially high salaries through modification it , andadjusting the current pension law by reducing the legal age of retirement and years of service for the country employees to provide large sums of money and to remedy the career surplus existing in most of the country offices , and necessity of diversification the other non-oil revenue sources through the activation of agriculture, industry and the expansion of tourism and increase local production and try to increase the exports of non-oil to increase the money entering the country .

Key Words : Analysis of the Financial Crisis, Types of Financial Crises , Characteristics of Financial Crises .

الملحق (1)
النفقات حسب القطاعات والأنشطة لسنة 2016 (والدوائر الخدمية الممولة مركزياً)
(المبلغ / ألف دينار)

ت	الحسابات الرئيسية / القطاعات	تعويضات الموظفين	المستلزمات الخدمية	المستلزمات السلعية	صيانة الموجودات	النفقات الرأسمالية	المنح والاعانات وخدمة الدين ومصروفات أخرى	الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية	البرامج الخاصة	الرعاية الاجتماعية	المشاريع الاستثمارية	إجمالي الموازنة
1	الأمن والدفاع	16,954,355,709	86,612,032	540,462,676	155,746,344	126,491,664	205,149,345	998,868	0	0	2,177,196,320	20,247,012,958
2	التربية والتعليم	9,990,055,584	66,722,604	188,512,376	62,440,612	44,460,000	186,335,812	6,169,072	158,277,600	0	138,794,240	10,841,767,900
3	الطاقة	53,733,847	1,336,351,806	1,038,254,620	513,760	0	1,572,438,556	7,237,100	0	0	15,885,600,027	19,894,129,717
4	الصحة	2,967,681,680	101,196,888	1,754,860,900	63,726,000	29,640,000	6,162,156	12,354,940	45,214,832	0	148,200,000	5,129,037,396
5	الخدمات الاجتماعية	307,911,799	22,066,980	15,653,872	28,415,858	0	1,982,385,615	2,399,852	150,670,000	15,584,218,000	36,793,120	18,130,515,106
6	الماء والمجاري والصرف الصحي	1,381,422	13,832	23,712	22,724	0	477,986,496	90,896	0	0	98,800,000	578,319,082
7	النقل والاتصالات	72,900,173	29,508,596	2,307,375	25,297,740	0	351,916,214	1,931,540	0	0	128,914,240	612,775,878
8	القطاع الزراعي	483,051,050	6,966,388	18,675,176	33,410,208	0	520,922,475	3,746,496	0	0	169,936,000	1,236,707,794
9	القطاع الصناعي	38,539,495	1,393,080	462,384	197,600	0	1,152,339,474	4,680,156	0	0	49,400,000	1,247,012,189
10	التشييد والاسكان	164,701,323	3,976,720	3,708,162	3,524,196	0	830,557,260	12,844	0	0	217,360,000	1,223,840,504
11	الثقافة والشباب والأندية والاتحادات	464,343,571	36,908,716	31,230,680	31,948,956	0	463,926,268	5,092,152	4,940,000	0	183,649,440	1,222,039,783
12	الادارات العامة المركزية والمحلية	1,910,375,286	324,380,259	269,337,692	48,593,792	20,266,844	90,445,408	656,211,887	298,129,000	36,849,436	2,629,344,640	6,283,934,244
13	الديون المحلية والدولية	0	11,722,620	0	0	0	6,169,583,372	0	0	0	0	6,181,305,992
14	إقليم كردستان	5,736,433,429	98,800,445	642,200,000	67,205,687	48,835,852	508,820,607	0	0	2,082,704,547	3,882,323,511	13,067,324,078
المجموع العام		39,145,464,369	2,126,620,966	4,505,689,625	521,043,487	269,694,360	14,518,969,057	700,925,803	657,231,432	17,703,771,983	25,746,311,538	105,895,722,619

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2016.